|  |  |
| --- | --- |
| **مؤتمر المندوبين المفوضين (PP-22)بوخارست، 26 سبتمبر - 14 أكتوبر 2022** | A picture containing text, clipart  Description automatically generated |
|  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | **الوثيقة 207-A** |
|  | **2 نوفمبر 2022** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
|  |  |
|  |
| محضر الجلسة العامة السابعة عشرة |
| الخميس 13 أكتوبر 2022، الساعة 14:40 |
| **الرئيس**: السيد سابين سارماش (رومانيا) |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | المواضيع التي نوقشت | الوثائق |
| 1 | تقديم شهادتي تقدير | - |
| 2 | المجموعة السابعة والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة - القراءة الثانية (تتمة) | [197](https://www.itu.int/md/S22-PP-C-0197/en) |
| 3 | المجموعة الخامسة والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B25) | [195](https://www.itu.int/md/S22-PP-C-0195/en) |
| 4 | المجموعة الخامسة والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة - القراءة الثانية | [195](https://www.itu.int/md/S22-PP-C-0195/en) |
| 5 | تقرير شفهي من رئيس اللجنة 5 بشأن لوائح الاتصالات الدولية | [DT/83](https://www.itu.int/md/S22-PP-220926-TD-0083/en) |
| 6 | المواعيد النهائية لإيداع التصريحات | - |

# 1 تقديم شهادتي تقدير

1.1 قدم **الأمين العام** إلى السيد سيبايستيان بوردوجا، وزير البحوث والابتكار والرقمنة في رومانيا، شهادة تقدير اعترافاً بمساهمته في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رومانيا والاستضافة الناجحة للمؤتمر.

2.1 وقدم **الأمين العام** إلى السيد فلاد ستويكا، رئيس الهيئة الوطنية لإدارة وتنظيم الاتصالات (ANCOM) في رومانيا، شهادة تقدير لمساهمته البارزة في تنظيم المؤتمر والمرافق المقدَّمة للمؤتمر.

# 2 المجموعة السابعة والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة - القراءة الثانية (الوثيقة [197](https://www.itu.int/md/S22-PP-C-0197/en)) (تتمة)

1.2 على النحو المبين في الجلسة العامة السابقة في وقت سابق من ذلك اليوم، دعا **الرئيس** إلى تقديم أي بيانات أو مداخلات أخرى بشأن اعتماد القرار 139 (المراجَع في بوخارست، 2022) الموافَق عليه في الوثيقة 197.

2.2 وأعربت **مندوبة الإمارات العربية المتحدة** عن خيبة أمل بلدها إزاء سير المناقشات بشأن القرار 139 (المراجَع في بوخارست، 2022)، وتشويه الحقائق خلال تلك المناقشات التي أُخرجت فيها آراء بعض المجموعات الإقليمية من سياق هذا القرار. إذ اعتُقد أنها لا تعترف بالفجوة الرقمية على الرغم من المساهمات المتعددة التي قُدمت والتي تؤكد أهمية ضمان إشراك جميع الأفراد، بغض النظر عن سنهم أو احتياجاتهم، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص ذوو الاحتياجات المحددة والشعوب الأصلية. وقد تناولت المقترحات جميع جوانب النفاذ الشامل وسعت إلى سد الفجوة الرقمية للجميع من خلال ضمان إمكانية النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف مناطق وبلدان العالم. وللأسف، لم تُقبل تلك المقترحات. لقد دعمت الإمارات العربية المتحدة دائما النساء والشباب والفتيات في جميع القطاعات والمجالات، محلياً ودولياً على السواء، وهي تواصل القيام بذلك. وشكلت النساء 50 في المائة من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات العربية المتحدة، وثلث أعضاء مجلس الوزراء الحكومي الذي ضم شابة، في منصب وزيرة الدولة لشؤون الشباب، تقود الجهود الوطنية للاستجابة لاحتياجات الشباب في البلاد. ولا مجال للشك في الخطوات السريعة التي اتخذها بلدها لتمكين المرأة ودعم الشباب وضمان تكافؤ الفرص لجميع مواطنيه وللمقيمين فيه. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأت الحكومة مجلساً وطنياً للتوازن بين الجنسين، يهدف إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في جميع مناصب صنع القرار في جميع أنحاء البلاد، والترويج لهذا البلد باعتباره مقياساً مرجعياً للتوازن بين الجنسين من خلال إطلاق مبادرات رائدة. ولذا فإن الإمارات العربية المتحدة تعتبر مثالاً على الجهود المبذولة لسد الفجوة الرقمية بين الجنسين.

3.2 وقالت **مندوبة تونس** إن المرأة العربية بشكل عام، والمرأة التونسية على وجه الخصوص، أدت وستستمر في أداء دور حيوي في تنمية البلاد على جميع المستويات، بما في ذلك المستويات السياسية والدبلوماسية والاجتماعية والاقتصادية، وإن مشاركتها إلى جانب الرجال لتحقيق هذه الغاية واضحة جداً. وقد دعم بلدها النساء والفتيات في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة والتمتع بفوائدها. وقالت، ما كان ينبغي ذكر قضية التمييز بين الجنسين: لأن الدول العربية، بما فيها تونس، لا تميّز بين الرجال والنساء.

4.2 وقالت **مندوبة هولندا** إن بلدها من أشد المؤيدين للقيم المبينة في بيانات الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة والبيان الذي أدلت به الدانمارك نيابةً عن عدد من البلدان ذات الأفكار المماثلة، وستواصل إيلاء الأولوية لها.

5.2 وأعربت **مندوبة المكسيك** عن أسفها لتعذر الموافقة على نص يرمي إلى حماية الفئات الضعيفة. وقالت، في منظومة الأمم المتحدة، لا شيء غير صريح يؤدي بالضرورة إلى إجراءات، مما يضر بالفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والفتيات والشباب والشعوب الأصلية وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص ذوو الاحتياجات المحددة. وقد وافقت الأمم المتحدة، كمجتمع عالمي، على مضاعفة الجهود الرامية إلى تقليص الفجوة الرقمية ضمن البلدان وفيما بينها مع إيلاء اهتمام خاص لأشد الناس فقراً، أولئك الذين يعانون من هشاشة الأوضاع والنساء والفتيات. وسيكون ذلك ضرورياً للحصول على نتيجة أوضح للفئات الضعيفة من حيث المساواة بين الجنسين في مؤتمر المندوبين المفوضين التالي.

6.2 وأعربت **مندوبة عُمان** عن تأييدها للبيانات التي أدلت بها وفود الدول الشقيقة، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة وتونس، فيما يتعلق بدعم جميع الأشخاص بدون تمييز، في النفاذ إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لسد الفجوة الرقمية. وقالت إن بلدها مقتنع بأن تحديد فئات معينة من الأشخاص في القرار 139 يخاطر باستبعاد فئات أخرى. وتؤكد عُمان أهمية دعم النساء لضمان وقوفهن على قدم المساواة مع الرجال وتمتعهن بالحقوق نفسها. والأسس التشريعية للبلد مبنية على الشريعة الإسلامية، بما يتماشى مع النظام الأساسي للبلد الذي تتمتع بموجبه المرأة بحقوق متساوية دون أي قيود. وعلى المستوى السياسي، تقوم المرأة بدور مهم في بناء المجتمع العماني، وهكذا يسعى البلد إلى ترسيخ مكانة المرأة في المجتمع وضمان استمرار تمتعها بحقوق متساوية، بالإضافة إلى تعزيز مساهمتها المهمة في خدمة الوطن في جميع القطاعات.. وبهذه الحقوق المنصوص عليها في القانون، تولت المرأة مناصب قيادية مهمة في عُمان وخارجها.

7.2 وأدلى **مندوب فانواتو** بالبيان التالي:

"تود فانواتو أن يُدرَج هذا البيان في محضر هذا الاجتماع. وتعرب فانواتو عن تأييدها لملاحظات الدانمارك وجميع الدول الأعضاء التي أخذت الكلمة للإعراب عن خيبة أملها القصوى. وفي عملنا، تعترف فانواتو بفئاتنا الضعيفة وبالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك مجموعتنا من السكان الأصليين. إن الطريقة التي عجز بها هذا الاجتماع المهيب عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النهوض بالمساواة بين الجنسين تثير قلقنا. وتسعى فانواتو جاهدة لإحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين؛ وبالتالي نحن بحاجة إلى دعم من جميع الدول الأعضاء للدول الجزرية الأصغر حيث نحتاج إلى تضييق الفجوة وضمان المساواة في جميع أعمالنا ".

8.2 وقال **مندوب البرازيل**، مؤيداً البيان المشترك الذي أدلت به الدانمارك، إنه يشعر بقلق عميق إزاء عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين، وهو شأن بالغ الأهمية في جدول الأعمال البرازيلي للمؤتمر. ومع ذلك، ظل متفائلاً بفضل ارتفاع الأصوات الداعية لسد الفجوة الرقمية بين الجنسين. ويلزم بذل مزيد من الجهود، وإذ يشعر بلده بالإحباط من النتيجة، فإن لديه أيضاً تصميم ورؤية للمستقبل. وسيواصل دفع الاتحاد إلى الأمام من خلال التأكيد على التنوع والشمول، لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

9.2 وقالت **مندوبة الكويت** إن بلدها يولي أهمية كبيرة للنساء وقد أنشأ رابطة للنساء والفتيات الكويتيات. وشغلت النساء عدداً من المناصب الوزارية في الكويت، وكان بلدها من أوائل البلدان في المنطقة التي تتبوأ فيها النساء مناصب في الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، توجد في البلاد هيئة عامة معنية بالشباب مكلفة بتعزيز دور الشباب في المجتمع وإعداد الشباب لتولي أدوار مهمة في المجتمع.

10.2 وقالت **مندوبة العراق** إن وفدها يرى أن الاتحاد الدولي للاتصالات هو منظمة دولية متخصصة تسعى إلى ترويج الاتصالات للجميع دون استثناء. ويؤيد العراق بالكامل كل الجهود المبذولة لتمكين جميع فئات الأشخاص في المجتمع، بمن فيهم النساء والفتيات والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن، ويؤمن بمبادئ التوصيلية الشاملة والنفاذ الشامل إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على أساس ألا يتخلف أحد عن الركب. والمرأة في العراق ممثلة في جميع القطاعات، فعلى سبيل المثال تشكل النساء أكثر من ثلث أعضاء البرلمان في العراق، وقد تولت المرأة مناصب في عدة حكومات متعاقبة. وقالت إن وفدها يرى بالمثل أن الاتحاد منظمة محايدة تراعي آراء جميع بلدان العالم؛ ولذلك، ينبغي ألا يتضمن أي من صكوكه أو وثائقه أو نتائج مؤتمراته عبارات تتعارض مع ثقافات وأديان وقوانين الدول الأعضاء فيه. وقالت إن وفدها يتطلع إلى استمرار الاتحاد في هذا الاتجاه في المستقبل.

11.2 وقال **مندوب إسرائيل**، في معرض تأييده أيضاً لبيان الدانمارك والوفود الأخرى التي أبدت وجهات النظر نفسها، إن القرارات المتَخذة والوثائق المنتَجة والمعايير المحددة في مؤتمر المندوبين المفوضين ستشكل أعمال الاتحاد الدولي للاتصالات وفرادى البلدان، وبالتالي ستؤثر في المجتمعات. ولا يمكن التغاضي عن انتهاك حقوق المرأة في جميع أنحاء العالم. وتساءل عن الرسالة التي تُرسل إلى النساء الشجاعات اللواتي يخاطرن بحياتهن أثناء مكافحتهن لنيل حقوقهن. وقال إن مناقشة القرار قد اختُتمت، ولكنه تساءل عن الثمن الذي سيدفعه المعرَّضون للتخلف عن الركب وعن الرسالة التي يرسلها المؤتمر.

12.2 وقالت **مندوبة قطر** إن بلدها ملتزم بتعزيز مشاركة المرأة في بناء المجتمع. وإنه يسعى إلى حماية حقوق المرأة في التعليم وتكافؤ فرص العمل، وذلك اقتناعاً منه بأهمية تمكين المرأة في تعزيز السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي والتغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية. وسعى بلدها عموماً إلى ضمان أن تؤدي النساء في قطر دوراً بارزاً في المجتمع وفي الحياة العامة. وتتنافس النساء الآن عن كثب مع الرجال في سوق العمل. وتدعم قطر المساواة بين الجنسين من حيث فرص التعليم والتدريب، من أجل تعزيز المهارات الإدارية والقيادية بين النساء، وتؤكد أهمية تمكين النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة وجميع الأشخاص دون استثناء وضمان النفاذ الشامل.

13.2 ودعا **مندوب السويد**، مؤيداً البيانات التي أدلت بها الدنمارك وغيرها، جميع البلدان إلى الاعتراف بأهمية تحقيق المساواة بين الجنسين، لكيلا يتخلف أحد عن الركب. وقال إن الكفاح من أجل المساواة بين الجنسين ينبغي أن يولى أولوية قصوى بالاتحاد الدولي للاتصالات بغية سد الفجوة الرقمية بين الجنسين. وينبغي أيضاً التأكيد بأن الأشخاص ذوي الأوضاع الهشة ليسوا خطرين، فقد يكونوا عاديين أو استثنائيين، ولكن ينبغي ألا يعتبروا خطرين.

14.2 وقالت **مندوبة مصر** إن بلدها يبذل جهوداً كبيرة لدعم وتمكين النساء والفتيات. وهو يسعى إلى إدماج جميع فئات الأشخاص، سواء كانوا رجالاً أم نساءً أم شباباً أم من كبار السن أم من الأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، من أجل سد الفجوة الرقمية. ويضم المجتمع المصري كل هؤلاء الأشخاص وتعمل الدولة على تلبية احتياجاتهم. وقالت إن وفدها موجود، تحت رعاية الاتحاد، للعمل من أجل مصالح الناس، ولا سيما شعوب البلدان النامية، وسيسعى دائماً إلى التوصل إلى توافق في الآراء لتحقيق هذه الغاية. وكان يود أن يجد أرضية مشتركة مقبولة لجميع أصحاب المصلحة بشأن هذه المسألة، ولكن المرونة كانت مفقودة. وبدلاً من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن توصيل غير الموصولين وسد الفجوة الرقمية كمفاهيم أساسية تنطبق على فئات الأشخاص جميعها، رغب آخرون في الإشارة إلى فئات معينة من الأشخاص. وكان الافتقار إلى توافق في الآراء مخيبا لآمال الجميع، لكنه كان إخفاقاً متعدد الأطراف وينبغي ألا يُنسب إلى أطراف معينة دون أطراف أخرى. وتمثل النساء والشباب وكبار السن أولوية واضحة للدول العربية. وفي هذا الصدد، تسعى مصر جاهدة لسد الفجوة بين الموصولين وغير الموصولين وتتخذ كل التدابير لتوصيل غير الموصولين في المناطق النائية، بما في ذلك جميع فئات الأشخاص التي يتكون منها المجتمع. وشددت مندوبة مصر أيضاً على الدور المهم الذي يتعين على الاتحاد القيام به في سد الفجوة الرقمية من خلال قراراته والإجراءات المنبثقة عنها.

15.2 وقال **مندوب أيرلندا** إن الإحصاءات أظهرت أن المجموعات الديمغرافية التي نوقشت فيما يتعلق بالقرار 139 (مثل الشباب والنساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة وكبار السن والفئات الضعيفة) بحاجة إلى اهتمام خاص ونهج مركَّز من الاتحاد لضمان توصيلها. والفجوة الرقمية ليست مجرد فجوة جغرافية، بل ديمغرافية أيضاً، ويؤسَف للفشل في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عناصر في القرار 139. وتقف أيرلندا بحزم مع هذه القيم، وتعتقد أن الأمر يتطلب بذل جهد موحد لمعالجة الفجوة الرقمية، على الصعيد العالمي، بما يشمل الفجوة الرقمية بين الجنسين التي تؤثر تأثيراً مباشراً وسلبياً على النساء والفتيات. وستواصل أيرلندا تعزيز هذه القيم ومناصرتها في الاتحاد الدولي للاتصالات وغيره من منتديات الأمم المتحدة المتعددة الأطراف.

16.2 وأعرب **مندوب كينيا** عن تأييده للاعتراف بالدور الحيوي الذي تضطلع به شبكات النفاذ التكميلية، بما فيها الشبكات المجتمعية، في سد الفجوة الرقمية. ورحب بالدعوة إلى تناقل المعلومات بشأن تكنولوجيات الشبكات المفتوحة والقابلة للتشغيل البيني ودورها الأساسي في تعزيز أنظمة وحلول النفاذ عريض النطاق الموثوقة والقادرة على الصمود. ومن شأن تعزيز دور الاتحاد في دعم البيئات التمكينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الميسورة التكلفة أن يساعد كثيراً في سد فجوات النفاذ والاستعمال، خاصةً في البلدان النامية. وينبغي أن تكون جهود توصيل النساء والفتيات والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة جهوداً مستمرة ثابتة العزم، مع مراعاة تنوع جميع الشعوب.

17.2 وقال **مندوب المملكة العربية السعودية** إنه لا يبدو أن هناك خلافاً بين الوفود بشأن أهمية تمكين الشباب والنساء. وفي المملكة العربية السعودية، يشكل الشباب 40 في المائة من السكان ومعظم وفد المملكة إلى مؤتمر المندوبين المفوضين. وتمثل النساء ما يقرب من 30 في المائة من القوى العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المملكة العربية السعودية، وهي نسبة أعلى مما هي عليه في الاتحاد الأوروبي أو بين بلدان مجموعة العشرين (G20). ولا مجال للشك في أن المجموعة العربية وجميع الحاضرين في الاجتماع سيعملون على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيقها عن طريق تمكين الشباب والنساء ومكافحة الفقر وضمان حياة كريمة للجميع.

18.2 وأدلى **مندوب بابوا غينيا الجديدة** بالبيان التالي:

"تضم بابوا غينيا الجديدة صوتها إلى صوت الدول الأعضاء الأخرى في الإعراب عن خيبة أملها من استبعاد النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والشعوب الأصلية والفئات الضعيفة الأخرى والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة في القرار 139 بشأن سد الفجوة الرقمية. وكنا نؤيد أن يشمل النص المقترح على وجه التحديد النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والسكان الأصليين والفئات الضعيفة الأخرى والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة؛ بما يعبِّر عن السياسات الوطنية للبلدان العاملة على معالجة الفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع وفجوة الشمول الرقمي الأكثر انتشاراً ضمن هذه الفئات من الناس. ومما يدعو للأسى حقاً أن هذا الجانب من سد الفجوة الرقمية لا يمكن إدراجه في القرار 139 ولا يمكن الاعتراف به في أعلى مؤتمر للاتحاد. وهذا يتعارض مع دعوة أكبر أطلقها الاتحاد بشأن "عدم ترك أحد يتخلف عن الركب". وستواصل بابوا غينيا الجديدة العمل الوثيق مع الدول الأعضاء التي تعترف باتساع الفجوة الرقمية بالنسبة لهذه الفئات من الناس وستلتمس أن يحظى عملنا بشأن معالجة هذه المسألة باعتراف من الاتحاد في المستقبل القريب."

19.2 وأعرب **مندوب تايلاند** عن تأييده لبيان الدانمارك، وأكد أهمية قضايا المساواة بين الجنسين التي تمتد لتشمل الفئات الضعيفة الأخرى، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة. وإذ تحترم تايلاند الآراء المختلفة وتقبل القرار التوافقي، فإنها تأمل أن تحقق المؤتمرات المستقبلية نتيجة أفضل. وتساءل قائلاً إذا لم يتناول الممثلون الحاضرون في هذه الاجتماعات قضايا سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل، متى سيجري تناولها ومن سيقوم بذلك.

20.2 وقال **مندوب الصين** إن الاتحاد الدولي للاتصالات اضطلع بالعديد من الأنشطة الفعّالة لسد الفجوة الرقمية. وقد تحقق توافق رفيع المستوى على القرارات الرئيسية الأخرى ذات الصلة، ولذلك فإن عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عناصر في القرار 139 لا يعني اختلاف آراء الدول الأعضاء في الاتحاد بشأن سد الفجوة الرقمية. ودعت الصين جميع البلدان إلى الانضمام إلى الجهود المبذولة لتعزيز التوصيلية لجميع الناس.

21.2 وقالت **مندوبة الاتحاد الروسي** إن بلدها يؤيد سد الفجوة الرقمية لجميع الرجال والنساء، من أجل زيادة النفاذ إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين المهارات الرقمية وكفاءات الخبراء وتطويرها. والاتحاد الروسي، حيث تجسدت في الدستور المساواة بين الجنسين منذ أكثر من قرن، يرى أن هذه المساواة عامل إنمائي أساسي للاتحاد الدولي للاتصالات. وينبغي ألا يغيب عن البال أن مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 قد أصدر تعليمات محددة لتجنب الازدواجية في قرارات مؤتمر المندوبين المفوضين والقطاعات. ويرحب وفد الاتحاد الروسي، الذي تمثَّل فيه النساء والشابات والشباب وكبار السن ومختلف المجموعات الإثنية في البلاد تمثيلاً كبيراً، بجهود الاتحاد المتعلقة بالقرار 70 (المراجَع في بوخارست، 2022)، والقرار 198 (المراجَع في بوخارست، 2022) والقرار 184 (المراجَع في بوخارست، 2022) والقرار 175 (المراجَع في بوخارست، 2022) والقرار 30 (المراجَع في بوخارست، 2022).

22.2 وقالت **مندوبة الجزائر** إن بلدها يؤيد التعليقات التي أدلت بها الوفود الأخرى دعماً للمساواة بين جميع فئات الأشخاص في المجتمع دون أي تمييز. وبالنسبة للجزائر، يتمتع جميع الأفراد بنفس الوضع بغض النظر عن نوع الجنس أو العمر. وبالتالي، فقد سعت الجزائر إلى مفهوم شامل جامع للشمول الرقمي، دون تمييز، لأن تحديد فئات معينة يخاطر بإغفال غيرها.

23.2 وإذ أشار **الرئيس** إلى أن جميع البيانات والمداخلات التي أدلي بها ستظهر في المحضر، قال إنه يرغب في توضيح أساليب عمل المؤتمر. فلأي ممثل لدولة عضو الحق في طرح الأسئلة وتقديم مقترحات بشأن المواضيع المنبثقة عن فريق العمل التابع للجلسة العامة أو إحدى اللجان. ولكن اتفقت الجلسة العامة على عدم إعادة فتح باب المناقشة بشأن أي مسائل سبق التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. ولا تشكل تلك السياسة بأي حال من الأحوال قاعدة بل تشكل نهجاً متفقاً عليه سمح بنجاح المؤتمر حتى الآن.

# 3 المجموعة الخامسة والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B25) (الوثيقة [195](https://www.itu.int/md/S22-PP-C-0195/en))

1.3 استرعى **رئيس لجنة الصياغة** الانتباه إلى أن مشروع القرار 2 (المراجَع في بوخارست، 2022) ومشروع القرار 77 (المراجَع في بوخارست، 2022) كليهما يتضمنان نصوصاً في أقواس معقوفة في الفقرتين 1 و4.5 من *"يقرر"* على التوالي؛ ومن ثم أحيلت هذه النصوص إلى الجلسة العامة للنظر فيها.

2.3 وقال **الرئيس** إن المشاورات غير الرسمية أسفرت عن اتفاق على حذف النصوص الواردة بين أقواس معقوفة من مشروعي القرارين، على أن يكون مفهوماً أن محضر الجلسة العامة سيتضمن التكليف التالي:

 "يكلّف مؤتمر المندوبين المفوضين مجلس الاتحاد بتحديد موعد للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (WTPF) في عام 2026".

3.3 و اعتبر الرئيس أن المؤتمر اتفق على مسار العمل هذا.

4.3 **اتُفق** على ذلك.

مشروع القرار 2 (المراجَع في بوخارست، 2022) - المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

5.3 **اعتُمد** مشروع القرار 2 (المراجَع في بوخارست، 2022) بشأن المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بصيغته المعدَّلة على أساس الفهم الموضَّح في الفقرة 2.3 أعلاه.

مشروع القرار 77 (المراجَع في بوخارست، 2022) - تحديد مواعيد وفترات مؤتمرات الاتحاد ومنتدياته وجمعياته ودورات مجلسه (2027-2023)

6.3 **اعتُمد** مشروع القرار 77 (المراجَع في بوخارست، 2022) بشأن تحديد مواعيد وفترات مؤتمرات الاتحاد ومنتدياته وجمعياته ودورات مجلسه (2027-2023) بصيغته المعدَّلة، على أساس الفهم نفسه.

7.3 **تمت** **الموافقة** على المجموعة الخامسة والعشرين من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B25) بصيغتها المعدّلة.

# 4 المجموعة الخامسة والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة - القراءة الثانية (الوثيقة [195](https://www.itu.int/md/S22-PP-C-0195/en))

1.4 تمت **الموافقة** في القراءة الثانية على المجموعة الخامسة والعشرين من النصوص المقدّمة من لجنة الصياغة (الوثيقة 195) بصيغتها المعدّلة في القراءة الأولى.

# 5 تقرير شفهي من رئيس اللجنة 5 بشأن لوائح الاتصالات الدولية (الوثيقة [DT/83](https://www.itu.int/md/S22-PP-220926-TD-0083/en))

1.5 قال **الرئيس** لم تعد هناك حاجة لتقرير شفهي من رئيس اللجنة 5 بشأن لوائح الاتصالات الدولية (ITR)، نظراً للتوصل إلى اتفاق على كيفية المضي قدماً قبل موعد هذا التقرير. ويرد مشروع مراجعة مقترح للقرار 146 (المراجَع في دبي، 2018)، بشأن استعراض ومراجعة لوائح الاتصالات الدولية دورياً، في الوثيقة DT/83 التي قدمتها جميع المناطق إلى الجلسة العامة كمقترح مشترك لاعتماده. ورحب الرئيس بالجهود الكبيرة التي بذلتها الدول الأعضاء للتوصل إلى توافق في الآراء.

2.5 وتساءل **مندوب الأردن** عما إذا كانت الوثيقة قد نُشرت بجميع اللغات الرسمية الست للاتحاد، وإذا لم يكن الأمر كذلك، ما إذا كان من المناسب الموافقة عليها باللغة الإنكليزية فقط.

3.5 وقال **الرئيس**، كما هو الحال بشأن الوثيقة 78(Add.9)(Rev.1) الموافَق عليها في الجلسة العامة الثانية عشرة، تتجه النية إلى النظر في النص باللغة الإنكليزية ثم إحالته إلى اللجنة 4 للمواءمة اللغوية إذا لزم الأمر.

4.5 ولاحظ **مندوب الأردن** أن المراجعات المقترحة للقرار 125 (المراجَع في بوخارست، 2022) كانت متاحة بجميع اللغات الرسمية الست عندما قُدمت الوثيقة 78(Add.9)(Rev.1) إلى الجلسة العامة، وطلب توضيحاً من المستشار القانوني بشأن مقبولية الطريقة المقترحة للمضي قدماً.

5.5 ورحب **مندوب كندا** بالتوصل إلى توافق في الآراء، وأشار إلى أن أي شواغل بخصوص النسخة العربية من النص تمكن معالجتها بالتشاور مع الوفود الناطقة بالعربية التي شاركت في المفاوضات عن كثب.

6.5 وأكد **المستشار القانوني** عدم وجود عائق قانوني أمام الموافقة على الوثيقة DT/83 بلغة واحدة، على النحو الذي اقترحه الرئيس.

7.5 و**اعتُمد** مشروع مراجعة القرار المقدم إلى الجلسة العامة، و**جرت الموافقة** على الوثيقة DT/83 في قراءتيها الأولى والثانية.

8.5 وقال **مندوب جمهورية إيران الإسلامية** إن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع القضايا المعروضة على المؤتمر، بما في ذلك القرار بشأن لوائح الاتصالات الدولية، كان إنجازاً عظيماً يُعزى في جزء كبير منه إلى العمل الرائع الذي قام به الرئيس.

# 6 المواعيد النهائية لإيداع التصريحات

1.6 أعلن **الرئيس** عن قبول التصريحات حتى ثلاث ساعات بعد اختتام الاجتماع، أي الساعة 1940 من يوم الخميس 13 أكتوبر، وأن الجلسة العامة ستُعقَد في الساعة 0830 من يوم الجمعة، 14 أكتوبر، للإحاطة علماً بهذه التصريحات. أمّا الموعد النهائي لإيداع التصريحات الإضافية فهو ساعتين بعد اختتام الاجتماع؛ وسيصار إلى إعداد الوثائق الختامية وتوزيعها بأسرع ما يمكن بعد ذلك، وتُقام مراسم التوقيع في الساعة 14:30 من اليوم نفسه.

**رُفعَت الجلسة في الساعة 16:40.**

الأمين العام: الرئيس:
هولين جاو سابين ساراماش